

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 17 مارس 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7223



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 دولة الإمارات وصحة الإنسان

الإمارات اليوم

03 26 عاماً من الإنجازات

تقارير وتحليلات

04 تسع سنوات عجاف وما زالت معاناة السوريين متواصلة

05 إشكاليات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

07 فيروس كورونا: هناك حاجة ملحة للاستجابة العالمية

شؤون اقتصادية

08 أبوظبي.. مبادرات مليارية لدعم الاقتصاد

من إصدارات المركز

09 السياسة والسلطة

إنفوغراف

10 الوظائف الأكثر عرضة لإصابة أصحابها بالكورونا



دولة الإمارات وصحة الإنسان

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في الثاني من ديسمبر عام 1971، على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان، طيب الله ثراه، صحة الإنسان كل الرعاية والاهتمام، فالإنسان، هو بالفعل أعلى ما نملك، والبشر هم الثروة الحقيقية لكل المجتمعات، والهدف الجوهري لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة من الدول، ينبغي أن يكون تحقيق رفاهية الإنسان، وهو ما تؤكد قيادتنا الرشيدة مراراً وتكراراً.

ويتجسد هذا الاهتمام الفائق الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة لصحة الإنسان في توفير خدمات صحية راقية من خلال المستشفيات العصرية المجهزة على أعلى مستوى وتوسيع مظلة الضمان الصحي، لتشمل كل من يعيش على أرض الدولة، من مواطنين ووافدين، بحيث أصبحت الدولة تمتلك واحدة من أفضل المنظومات الصحية الحديثة في العالم المعاصر بشهادة التقارير الدولية الموثوق بها.

وفي ظل ما يواجهه العالم حالياً من تحدٍّ خطير، متمثل في تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) استنفرت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤسساتها كافة للتصدي بشكل شامل لهذا التحدي، من خلال إدارة متميزة، عكست جاهزية الدولة لمثل هذه التحديات الكبرى. ولم تقتصر جهود الدولة في مكافحة هذا التحدي على الصعيد الداخلي، حيث أعلنت القيادة الرشيدة استعدادها لمساعدة الدول الأخرى في هذا السياق، استناداً إلى الطابع الإنساني المميز للسياسة الخارجية الإماراتية. وقامت الدولة بمبادرة إنسانية رائعة تمثلت في نقل رعايا عدد من الدول الشقيقة والصديقة الذين تقطعت به السبل في مدينة ووهان الصينية التي كانت المركز الذي انتشر منه الفيروس، حيث تمت استضافتهم على أرض الدولة وتقديم كل أوجه الرعاية الصحية لهم.

وتعكس مواقف قيادتنا الرشيدة اهتماماً فريداً ووعياً كاملاً بالأهمية المطلقة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية قبل أيام وباءً عالمياً. وفي هذا السياق، التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أخاه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله. وقد تجاذب سموهما أطراف الحديث حول عدد من القضايا الوطنية ذات الصلة بتوفير كل مقومات الحياة الكريمة للمواطنين في جميع أرجاء الوطن والإجراءات المتبعة من أجل تحصين مجتمع الإمارات عموماً بالرعاية الصحية وسلامة العيش والاستقرار الاجتماعي والصحي لجميع شرائح وفئات المجتمع. وأشاد سموهما في هذا السياق بجهود ومتابعة الجهات المعنية في الدولة واللجان الوطنية المتخصصة بمواجهة الأزمات المحلية وتأمين جميع المتطلبات ووسائل حماية المجتمع من الأمراض والأوبئة وغيرها. وأكد سموهما حرص قيادة دولة الإمارات وحكومتها ومؤسساتها الوطنية على دولتنا ومجتمعنا، خاصة فيما يتعلق بالصحة العامة وسلامة المواطنين والمقيمين.

وتؤكد الإجراءات التي قامت بها الدولة في ظل توجيهات قيادتنا الرشيدة هذا الحرص الكبير الذي توليه الدولة لضمان صحة الإنسان، مواطناً كان أو مقيماً، كما أنها تعكس نضجاً مؤسسياً يعكس مدى تطور النموذج التنموي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي حققت ما يشبه المعجزة الاقتصادية في غضون سنوات قصيرة قياساً إلى عمر الدول، وهي معجزة ما كانت لتتحقق لولا العمل وفقاً لمنظومة خطط استراتيجية تأسست على وعي عميق ومتكامل.

ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام الفائق الذي توليه القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة لصحة الإنسان ومواجهة وباء كورونا المستجد (كوفيد- 19) الذي بات الهم الشاغل للعالم خلال الفترة الحالية، إنما يؤكد مرة أخرى، قيمة الإنسان في رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة، التي سوف تحتفل العام المقبل بالذكرى الخمسين لتأسيسها، والتي تسعى لتكون الدولة الأفضل في العالم وفقاً لمئوية الإمارات 2071، التي تمثل منظومة استراتيجية بعيدة المدى، تعمل الدولة وفقاً لها.

26 عاماً من الإنجازات

يحظى البحث العلمي بكل رعاية واهتمام من قبل القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تدرك دوره الحيوي في عملية إنتاج المعرفة، ومن هذا المنطلق حظي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بدعم غير محدود من قبل مؤسس الدولة المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله.

وبقيادة ملهمة ممثلة في مديره العام سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي وفريق عمل متميز، يضم خبرات متنوعة من دول العالم كافة، استطاع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي حلت ذكرى تأسيسه السادسة والعشرين يوم السبت الماضي، الموافق 14 مارس الجاري، أن يرسخ مكانته كمنارة بحثية وعلمية يشار إليها بالبنان ليس فقط على الصعيد العربي، بل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والحاصل أن ما حققه المركز من إنجازات هائلة، إنما يعود إلى استراتيجية محكمة عمل المركز عليها منذ اليوم الأول لتأسيسه، وتتمثل أبرز ركائز هذه الاستراتيجية في الجدية والموضوعية والدقة التامة، واتباع معايير علمية رصينة فيما يتعلق بالمعلومة التي يوفرها المركز في جميع إصداراته والتركيز على عنصر الابتكار، وهو المبدأ العام الذي يسعى المركز في إطاره إلى إنتاج كل ما هو جديد ومختلف، والتوصل إلى أفكار مبتكرة تساعد على تحقيق هدف جوهري، وهو استشراف المستقبل.

وفي ظل مسيرته الحافلة، حظيت قضايا حيوية باهتمام خاص لدى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ونشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى جهود المركز في مجال مكافحة التطرف ودعم قيم الوسطية والاعتدال، حيث عقد المركز العديد من المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي بحثت كيفية اجتثاث هذا التطرف من جذوره. كما أصدر المركز العديد من الكتب والدراسات من أجل الهدف نفسه، وهنا تجدر الإشارة إلى كتاب «السراب» لمؤلفه سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، الذي يعد من الكتب الموسوعية التي قدمت رؤى عميقة حول مواجهة الجماعات الدينية السياسية التي تعمل على توظيف الدين من أجل تحقيق مآرب خاصة.

وقد خصص المركز قسماً كبيراً من جهوده لدعم الموارد البشرية المواطنة، بما ينسجم مع اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير مواردها البشرية من خلال توفير أفضل سبل التعليم والتدريب وأحدثها لأبنائها، حيث يقوم المركز بدور مهم في إعداد البرامج التدريبية المتطورة لصقل مهارات الكوادر البحثية المواطنة، خاصة فيما يرتبط بالعاملين منهم في مجال دعم القرار، وقد نجح المركز في تقديم برامج تدريبية معاصرة وعالية الجودة استفاد منها الكثيرون من المتدربين المواطنين من داخل المركز وخارجه؛ ما مثل إضافة نوعية إلى خبراتهم.

ويكثف المركز خلال العام الحالي جهوده لتنفيذ خطته المرحلية والاستراتيجية، تزامناً مع الذكرى الخمسين لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال مضاعفة إنتاجه الفكري والعلمي من الكتب والمطبوعات والإصدارات اليومية والدورية في المجالات كافة. كذلك يعكف المركز على التوسع في نشاطاته البحثية في مجالات دعم عملية صنع القرار وخدمة المجتمع، بما يعزز من دوره في كل المجالات التي يعمل فيها.

يبدأ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عامه السابع والعشرين بمزيد من العزم والتصميم على مواصلة مسيرته الحافلة، لخدمة عملية التنمية الشاملة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال دعم عملية صنع القرار وخدمة المجتمع وإنتاج المزيد من الدراسات والبحوث الاستراتيجية التي تناقش القضايا ذات الأولوية على أجندة العمل الوطني. ويعاهد المركز قيادتنا الرشيدة التي وفرت له كل الدعم والرعاية على أن يظل عند حسن الظن به كمركز تفكير مرموق، يفخر به كل إماراتي وعربي.

تسع سنوات عجاف وما زالت معاناة السوريين متواصلة

تحل الذكرى التاسعة لاندلاع الثورة السورية يوم 15 مارس 2011، والشعب السوري يعيش في أسوأ أوضاعه؛ حيث يستمر القتل والتشريد واللجوء، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول مستقبل هذا البلد الذي كان له على الدوام دوره الفاعل في المنظومة العربية.



والبعيدة التي تعتبر النظام فاقداً للشرعية؛ وهذا أمر طبيعي، فمتى استخدمت السلطة العنف في مواجهة شعبها الأعزل تسقط شرعيتها أياً كان مصدرها. وقد أعطى هذا الأمر شرعية للثورة، وبدأت العديد من الدول الشقيقة والصديقة دعم السوريين في كفاحهم من أجل الخلاص؛ وما كاد ينتصف عام 2015 حتى كاد النظام السوري يسقط، ولم يكن يسيطر آنذاك إلا على 30% فقط من الأراضي بينما كانت دمشق شبه محاصرة؛ ولكن التدخل الروسي والإيراني أواخر ذلك العام قلب الموازين، وبدأ التوازن بين الطرفين تتضح معالمه أكثر فأكثر؛ وهو ما دفع أو هيا الفرصة لمفاوضات شاقة أملأ في التوصل إلى حل. وبرغم كل الجهود التي بذلت، سواء من الأمم المتحدة أو القوى الإقليمية والدولية، فإن ذلك الحل لم يأت حتى اليوم؛ وها هي الأزمة تدخل عامها العاشر، وشمال غرب البلاد يشهد تصعيداً جديداً وخطيراً، وذلك بعد أشهر عدة من التهدة التي تم التوصل إليها بين روسيا وتركيا؛ حيث قام النظام مدعوماً من روسيا بمهاجمة إدلب والمناطق المجاورة، ما أسفر عن مقتل مئات الأبرياء، وتدفق مئات الآلاف من النازحين، في ظروف صعبة؛ وينتظرهم مصير مجهول، حيث لا يُتوقع أن يستمر الاتفاق التركي-الروسي للتهدة طويلاً، بما أن الحكومة مصممة على استعادة السيطرة على كامل الأراضي السورية.

لم يكن الشعب السوري عندما انطلق في حراكه في 15 مارس من عام 2011 مطالباً بالحرية والكرامة الإنسانية يتوقع أن تؤول أوضاعه إلى ما آلت إليه الآن؛ حيث قتل نحو نصف مليون منه، وشرد أكثر من نصفه داخل البلاد وخارجها، بينما أصبحت معظم المدن والقرى أثراً بعد عين، والمشاهد القادمة من بعضها صادمة، حيث مسحت بالأرض مئات الآلاف من البيوت، ودمرت المصانع ولم تسلم المدارس ولا المستشفيات ولا دور العبادة؛ لتكون بذلك الأزمة السورية بأبعادها المختلفة وتداعياتها الخطيرة، الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبينما تمر كل هذه السنين العجاف، ويرى العالم ما قدمه الشعب السوري من تضحيات، وبعد كفاح ونضال أسطوري، لا شك أن الكثير من الأسئلة المشروعة تثار عن أسباب ما قد يعتبره البعض فشلاً للثورة في تحقيق أهدافها، بينما يرى البعض عكس ذلك؛ ولا شك أن هناك عوامل مختلفة أهمها يرتبط بالخلافات بين الفصائل والقوى السورية التي كانت في كثير من الحالات مسلحة ومدمرة؛ وصراعات المصالح الإقليمية والدولية.

وأياً يكن الأمر، فما من شك أن ما وقع في الحقيقة هو نتاج طبيعي وينسجم وحركة التاريخ؛ إذ لا يمكن أن يُحكم على هذه المسيرة من الكفاح المسلح بنتيجتها؛ بل بالدوافع التي أدت إليه؛ حيث لم يكن هناك بد منه، وقد وصلت حالة الظلم والاستبداد إلى مستويات لا تطاق. ومع ذلك، فقد خرج السوريون قبل تسع سنوات واستمر حراكهم أشهراً وهم يطالبون بالإصلاح الذي تنشده كل الشعوب، حتى تلك التي لم تكن تعاني ما يعانيه السوريون وغيرهم من الشعوب المضطهدة التي يتحكم في مصيرها فرد، فيرفع من يشاء ويخسف من يشاء، ويسجن ويقتل دون حساب أو مساءلة؛ وكانت أكثر عبارة يرددونها الصغار والكبار، الشيوخ والشباب، النساء والرجال، «ما في خوف»؛ عاكسة مدى القهر الذي كان يعانيه الناس. وبقي الأمر كذلك حتى لجأت قوات النظام إلى القوة فأفرطت بها منذ بداية استخدامها ولم تترك مجالاً للحوار أو التفاوض، وسرعان ما انقلبت الأمور رأساً على عقب وبدأت الثورة المسلحة.

وكان هناك دعم عربي ودولي شبه مطلق لمطالب الشعب السوري، بل وتوالت بيانات الدول القريبة منها

إشكاليات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

إن تكليف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، بيني غانتس قائد كتل «أزرق أبيض» بتشكيل الحكومة الجديدة لا يعني أن غانتس سيسير بالضرورة في طريق تشكيل حكومة تقصي اليمين، وتعتمد على تأييد الكتل النيابية التي دعمته ووفرت له النصاب المطلوب لتكليفه بهذه المهمة.

وجود إجماع على دعم التحالف المذكور لغانتس، الأمر الذي قد يتطور لاحقاً، ويسبب حدوث انشقاقات داخلية في الحكومة التي يفترض أن يشكلها غانتس. أما الكتلة البرلمانية الثالثة من حيث العدد، وهي القائمة «المشتركة» (15 نائباً) التي تجمع أربعة تشكيلات سياسية عربية، فقد أوصت بأن يكلف بيني غانتس بتشكيل الحكومة، وهو موقف جديد من قبل القائمة، لم تتخذه عقب الانتخابات الماضية في سبتمبر 2019.

وفي مقابل التأييد الذي حصل عليه غانتس، أوصت كتلة «اليمين- الحريديم» بكل أحزابها: تحالف «يمينا» المتشدد برئاسة نفتالي بينت الذي حصل في الانتخابات على 6 مقاعد، وحزب «شاس» المتدين برئاسة آرييه درعي الذي حصل على 9 مقاعد، وحزب «يهדות هتوراة» المتدين برئاسة يعقوب ليتسمان الذي حصل على 7 مقاعد بتكليف ننتياهو بمهمة تشكيل الحكومة، وهو بطبيعة الحال الموقف الذي اتخذته أعضاء حزب كتلة «الليكود» البرلمانية (36 نائباً)، الذي رأسه ننتياهو. والملاحظة التي يجب تسجيلها هنا أن حزب الليكود لم يستطع أن يطور من مظلة تحالفاته، حيث حصل على تأييد القوى نفسها التي أيدها عقب انتخابات إبريل وسبتمبر الماضيتين، ما يؤشر إلى أن هذا التكتل ذو طبيعة جامدة، له قاعدة تأييد محددة بين التيارات السياسية، وكذلك بين الناخبين.

بيد أن حصول غانتس على دعم أغلبية نواب الكنيست وتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، لا يعني بالضرورة أنه سيشكل حكومة تقصي اليمين وتعتمد على تأييد القائمة العربية المشتركة، وحزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، حيث يحاول ننتياهو، ولأجل عدم إقصائه من الساحة السياسية، مد يد التعاون مع غانتس، فقد عرض ننتياهو على غانتس، يوم الأحد الماضي، تشكيل حكومة وحدة وطنية يتولاها الاثنان بالتناوب لمدة عامين لكل منهما أو حكومة طوارئ عمرها 6 أشهر. جاء ذلك في تدوينة نشرها ننتياهو عبر حسابه على «تويتر»، وقال ننتياهو: «في ظل حالة الطوارئ الدولية والوطنية (لمواجهة فيروس كورونا)، يتعين علينا توحيد صفوفنا وإقامة



على عكس ما توقعه كثير من المراقبين، كلف الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بيني غانتس زعيم حزب «كاحول لفان»، وقائد كتل «أزرق أبيض» بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، حيث كان هؤلاء المراقبون يتوقعون أن يتم تكليف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بهذه المهمة، لأن حزب الليكود الذي يتأسسه ننتياهو حصل على 36 مقعداً في الانتخابات الأخيرة، فيما حصل حزب «كاحول لفان» على 33 مقعداً. ويبدو أن ننتياهو كان مطمئناً إلى تكليف ريفلين له بتشكيل الحكومة، ولكن المشاورات أسفرت عن تكليف غانتس، حيث أوصى 61 نائباً بالكنيست بتكليف الأخير بمهمة تشكيل الحكومة، فيما حصل بنيامين نتنياهو، على تأييد 58 نائباً من أعضاء كتلة اليمين، وامتنعت عضو الكنيست أورلي ليفي أبيكاسيس من تحالف «العمل- غيشير-ميرتس» اليساري عن التوصية. وقد كشفت المشاورات النيابية عن حصول تحول لافت للنظر في توجهات القوى السياسية الإسرائيلية، حيث أوصى زعيم حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، بتكليف غانتس بتشكيل الحكومة

المقبلة، الأمر الذي رفضه ليبرمان عقب الانتخابات السابقة التي أجريت في سبتمبر الماضي، وقال ليبرمان خلال الاجتماع مع الرئيس رؤوفين ريفلين، إن سبب توصيتنا على غانتس لتشكيل الحكومة هو منع إجراء انتخابات رابعة. ويبدو أن ليبرمان يخشى ذهاب إسرائيل إلى انتخابات رابعة، قد تفضي إلى تدهور مكانة حزبه، الذي يتهمه قطاع من المجتمع الإسرائيلي بأنه سبب ما تعانيه البلاد من جمود سياسي منذ أكثر من عام، لرفضه التحالف مع ننتياهو أو غانتس في أعقاب انتخابات إبريل وسبتمبر 2019. وأوصى تحالف «العمل-غيشير-ميرتس» اليساري برئاسة عمير بيرتس الذي حصل في الانتخابات على 7 مقاعد باختيار بيني غانتس لتشكيل الحكومة، فيما امتنعت النائبة أورلي ليفي أبيكاسيس من حزب «غيشير» عن التوصية، كما سلف القول؛ بحجة أنها «ترفض دعم الحكومة بقيادة غانتس وبدعم من القائمة العربية المشتركة». ولا يبدو تأييد هذا التحالف لغانتس مفاجئاً، ولكن موقف أورلي ليفي أبيكاسيس يؤشر إلى عدم

شعبيته في المجتمع اليهودي في إسرائيل، فاليمين المتطرف الذي يشكل اتجاهات المجتمع الإسرائيلي لديه موقف متطرف للغاية من فلسطينيي 48. وفضلاً عن ذلك، فإن غانتس قد لا يستطيع أن يلبي شروط القائمة التي أوصت باختياره (بمعارضة التجمع الوطني الديمقراطي) بهدف منع نتيهاو من الحصول على تكليف لتشكيل الحكومة، وقد قالت القائمة في بيان لها إن قرار توصيتها بتكليف غانتس منفصل تماماً عن موقف القائمة اللاحق من الحكومة، ما يعني أن هناك مفاوضات شاقة يجب أن يخوضها غانتس مع القائمة، التي يتم التحريض عليها من قبل تكتل اليمين بكل تياراته، فالقائمة، وإن كان هدفها الرئيسي إقصاء نتيهاو، فإن لها بطبيعة الحال شروطاً أخرى، قد تكون مرفوضة أو غير مرحب بها من قبل بعض التيارات المنضوية ضمن تحالف «أزرق أبيض»، ومنها الشروط الخاصة بدعم الحقوق المدنية لفلسطينيي 48. وقد كشف نائب في القائمة المشتركة لـ «القدس العربي» أن الاتفاق بين القائمة وكتلة أزرق أبيض، الذي أوصت بمقتضاه القائمة باختيار غانتس رئيساً للوزراء، يشمل بنداً سياسياً مرتبطاً بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تمت صياغته بعناية وحذر، مفاده أن حكومة برئاسة غانتس لن تقوم بخطوات سياسية أحادية في إشارة إلى «صفقة القرن» التي يستعد نتيهاو للشروع بتطبيقها، وهذا البند سيشكل قيداً كبيراً على غانتس، لأن صفقة القرن هي محل ترحيب كل القوى السياسية في إسرائيل، ومعارضتها من قبل غانتس سوف تجلب عليه السخط الشعبي.

والخلاصة أن التحالف الذي أوصى بتسمية غانتس رئيساً للوزراء قد لا يستمر في تأييده لزعيم تكتل «أزرق أبيض»، وأن غانتس نفسه قد يفضل التحالف مع الليكود. وفي هذا السياق يرى عدد من المحللين أن غانتس سيستثمر تكليفه من قبل الرئيس الإسرائيلي لتشكيل حكومة من أجل الضغط على نتيهاو وفرض شروطه عليه لتشكيل حكومة وحدة، وأنه يفضل هذا الخيار على تشكيل حكومة ضعيفة برئاسة نظراً لضغط الشارع الإسرائيلي نحو حكومة وحدة وطنية، ومن هنا، فقد يتم التوافق بين غانتس ونتيهاو على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تقصي القائمة العربية وأحزاباً أخرى من مؤيدي حزب غانتس، وإن كانت القيادة الرباعية داخل كتلة «أزرق - أبيض» تشهد خلافات داخلية بشأن التحالف مع الليكود، حيث إن موشيه يعلون ويأثير لبيد يعارضان بشدة أي تعاون مع نتيهاو ويحذران من أفعاله، فيما يميل غانتس وغابي أشكنازي لفحص احتمالات تشكيل حكومة مشتركة مع نتيهاو في حال قدم مقترحاً حقيقياً.

حكومة قوية ومستقرة يمكنها تمرير موازنة واتخاذ قرارات صعبة». وأضاف: «نقلت هذا الصباح اقتراحاً إلى رئيس تحالف أزرق - أبيض بيني غانتس ولأصدقائه بالانضمام إلى حكومة طوارئ وطنية برئاستي». وحول شكل هذه الحكومة المقترحة، أوضح نتيهاو: «ستكون ولاية الحكومة لسنة أشهر على أن يتم توزيع الحقائب الوزارية بشكل متساو». وحسب مقترح نتيهاو، ستعود الأمور إلى ما هي عليه الآن بعد انتهاء عمر الحكومة (6 شهور)؛ أي إلى ما قبل إجراء الرئيس رؤوفين ريفلين مشاورات مع الأحزاب لاختيار مرشح لتشكيل الحكومة. وفيما يخص مقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية، قال نتيهاو: «بدلاً من ذلك، أنا مستعد أيضاً لبحث تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتناوب على قدم المساواة في الوقت والتشكيل». وأضاف: «في حكومة الوحدة هذه، سأستمر رئيساً للوزراء، وبعد عامين يتولى غانتس المنصب، مع تقسيم الحقائب الوزارية بشكل متساو». ودعا نتيهاو غانتس للقاءه لبحث مقترحيه.

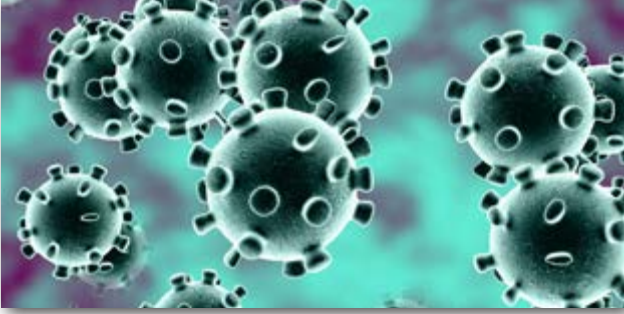
كما دعا كلاً من أفيغدور ليرمان وزعيم حزب «إسرائيل بيتنا» وعمير بيرتس زعيم تحالف «العمل - غيشر - ميرتس» إلى «التحلي بالمسؤولية والانضمام إلى أي حكومة يتم تشكيلها. والمثير أن ليرمان تطرق لدعوة نتيهاو، وقال في صفحته في الفيسبوك، إنه في حال كانت دعوة نتيهاو لتشكيل حكومة طوارئ فعلاً وليست تضليلاً فإنه يفضل تشكيلها من قبل الحزبين الكبيرين فقط: «الليكود» و«أزرق - أبيض». وتبدو المشكلة الرئيسية في هذا السياق أن نتيهاو لا يتمتع بالثقة المطلوبة للمضي قدماً في مناقشة مقترحيه.

ولا شك أن الحرص الذي يبديه نتيهاو هذه المرة على التحالف مع غانتس مرده إلى خوف نتيهاو من أن يتم إقصاؤه من المشهد السياسي بشكل كامل، وهناك سبب آخر أكثر قوة، يتمثل في خوف نتيهاو من أن يؤدي هذا الإقصاء إلى تداعيات سلبية عليه فيما يخص ملف محاكمته، التي كان يفترض أن تكون في السابع عشر من مارس الجاري وتم تأجيلها إلى 24 مايو المقبل.

ويبدو أن غانتس لن يرفض عرضي نتيهاو، لو ثبتت جديتهما، لأنه يعلم أن توصية (61) نائباً باختياره رئيساً للوزراء لا تعني بالضرورة نجاحه أولاً في تشكيل الحكومة ونجاحه في تكوين حكومة متماسكة إذا ما استطاع بالفعل أن يشكل الحكومة، ذلك أن اثنتين من القوى السياسية اللتين دعمتهما، وهما القائمة العربية المشتركة التي تعتبر اليوم القوة الثالثة في البرلمان، وزعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليرمان، المناهضان لنتيهاو، لا يوجد بينهما أي أرضية مشتركة تقريباً. ويخشى غانتس تداعيات تحالفه مع القائمة العربية على

فيروس كورونا: هناك حاجة ملحة للاستجابة العالمية

يتناول جيم أونيل، رئيس مركز «تشاتام هاوس» (المعهد الملكي للشؤون الدولية)، وروين نيليت، المدير التنفيذي، وكروين بتلر، مدير قسم الأبحاث في المركز؛ في ورقتهم المشتركة الحاجة الملحة للاستجابة العالمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد؛ ويتحدثون عن تحذيرات سابقة من أن قادة العالم سيجدون صعوبة في إدارة أزمة عالمية جديدة في بيئة سياسية أكثر تصادمية وحمائية ووطنية كالتالي نشهدها اليوم.



لطالما كان تفشي الأمراض المعدية من أهم المخاطر التي تواجه الأمن القومي في العديد من البلدان، إلا أن سرعة ومدى انتشار فيروس كورونا «كوفيد-19» وحجم تأثيره الاجتماعي والاقتصادي على دول العالم كافة شكلت صدمة هائلة ومقلقة للغاية.

إن هذا الوباء ليس مجرد حالة طوارئ طبية واقتصادية عالمية، ومن الممكن أن يثبت وباء كورونا أيضاً أنه يشكل نقطة حاسمة في نظام التعاون السياسي والاقتصادي العالمي اليوم، حيث تم بناء هذا النظام بشق الأنفس بعد عام 1945، كاستجابة للسياسات الاقتصادية المعقدة التي كانت سارية في ثلاثينيات القرن الماضي، التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. ولكن نظام التعاون السياسي والاقتصادي العالمي تم إضعافه بشكل خطير مؤخراً، وذلك بعد أن دخلت الولايات المتحدة والصين مرحلة أكثر علنية من المنافسة الاستراتيجية، وتحديدًا بعد أن قامت تلك الدولتان برفقة عدد من اللاعبين العالميين والإقليميين الأكثر أهمية بالاهتمام فقط بمصالحهم الضيقة وعدم الاهتمام كثيراً بنظام التعاون السياسي والاقتصادي العالمي الذي كان سائداً في السابق.

أما في الوقت الحالي، فإن الاستجابة الاقتصادية العالمية المفككة لفيروس كورونا، مع التدايمات الهائلة لانتشار الفيروس على الازدهار العالمي والاستقرار الاقتصادي، دفعت إلى العلن الحاجة الملحة لإعادة التأكيد الفوري على التعاون السياسي والاقتصادي الدولي. والمطلوب الآن هو بيان واضح ومنسق وعلني من قادة الدول الكبرى في العالم من أجل تأكيد العديد من الأشياء التي يتفقون عليها بالفعل والأمور التي يستطيعون تنفيذها، والتي تشمل على وجه الخصوص ما يلي: أولاً، تقديم أقوى دعم ممكن لمنظمة الصحة العالمية، وذلك فيما يتعلق بقيادة الاستجابة الطبية على الصعيد الدولي؛ وممارسة أقصى درجة ممكنة من الشفافية وعدم إخفاء الحقيقة عن شعوبهم، وذلك فيما يتعلق بمدى انتشار الفيروس والتهديد الذي يمثله. ثانياً، العمل معاً بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتزويد الشركات، وتحديدًا الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، بكل الدعم الذي يحتاجونه للتغلب على الأزمة المباشرة وتجنب

الضرر الطويل المدى للاقتصاد العالمي. ثالثاً، ضمان تقديم التسهيلات المالية لدعم البلدان التي تعاني أزمة انتشار فيروس كورونا، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، وتوفير ما تحتاجه تلك الدول من موارد لكي تتمكن من التغلب على الصعوبات التي تواجهها. رابعاً، تجنب تطبيق السياسات الحمائية الجديدة، سواء تلك المتعلقة بالتجارة أو التمويل. خامساً، الالتزام بعدم نسيان الفقراء والضعفاء في المجتمع وأولئك الأقل قدرة على الاعتناء بأنفسهم.

ومن الممكن أن يقوم قادة دول مجموعة العشرين بإلقاء بيان يتضمن تلك النقاط الآتية الذكر، ما يعكس الدور الذي تقوم به المجموعة منذ عام 2010 كمنتدى رئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي. ولكن قد يكون من المناسب أكثر أن يقوم مجلس الأمن الدولي بإلقاء مثل هذا البيان، مع الاعتراف بأن فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» هو أكثر من مجرد تحدٍ اقتصادي. وفي الوقت الذي يتم فيه تقييد السفر الدولي، فإن مجلس الأمن الدولي في نيويورك لديه الآلية الضرورية من أجل التفاوض والموافقة بسرعة على مثل هذا البيان. ويمكن لبيان عام من الدول الرائدة أن يقدم الكثير فيما يتعلق بالمساعدة في التخفيف من الشعور المتزايد بالعجز بين المواطنين وفقدان الثقة بين الشركات في جميع أنحاء العالم مع انتشار الفيروس. ويمكن لمثل هذا البيان أيضاً أن يحدد مساراً جديداً للتعاون السياسي والاقتصادي الدولي، ليس فقط فيما يتعلق بالفيروس، ولكن فيما يتعلق أيضاً بالتهديدات العالمية الأخرى ذات العواقب المدمرة المحتملة على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في السنوات المقبلة.

أبوظبي.. مبادرات مليارية لدعم الاقتصاد

بين العرض والطلب على الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وتتضمن المبادرات إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم خدمة «توثيق»، وإلغاء رسوم التسجيل العقاري للأفراد والمؤسسات لهذا العام، وتوقيف العمل بكفالات العطاءات، وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع التي تصل قيمتها إلى 50 مليون درهم، وإلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية، ورسوم التعرف المرورية لبوابات أبوظبي لجميع المركبات، وجميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لهذا العام، مع توفير استرداد نقدي حتى 20% من القيمة الإيجارية لقطاعات المطاعم والسياحة والترفيه. وتضم الحزمة دفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها، والفواتير للشركات خلال 15 يوم عمل، وإسقاط جميع المخالفات التجارية والصناعية الحالية، وتخفيض رسوم تأجير الأراضي الصناعية لل عقود الجديدة بنسبة 25%.



تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، حفظه الله، أعلن المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، أمس الاثنين، حزمة حوافز اقتصادية وتسريع وتيرة إنجاز وتنفيذ أهم المبادرات الاقتصادية ضمن «برنامج عدداً 21»، بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية وخفض تكاليف المعيشة، وتسهيل ممارسة الأعمال في الإمارة، ودفع عجلة الاقتصاد والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لدولة الإمارات.

وتشمل المبادرات تخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية، وتخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج «الضمانات الائتمانية»، لتحفيز تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة، ومليار درهم لتأسيس «صندوق صانع السوق» الذي يستهدف توفير السيولة، وإيجاد توازن مستمر

النفط يهوي مجدداً مع «كورونا» والخلاف الروسي – السعودي

تراجعت أسعار النفط، أمس الاثنين، مع تفاقم تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم، ما يؤجج المخاوف من ركود عالمي جراء الإغلاقات التي تفرضها الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس. كما تستعر حرب الأسعار بين منتجي النفط الكبارين السعوديين وروسيا بعد فشلها في الاتفاق على خفض لكبح المعروض مع تأثر الطلب على الخام سلباً من جراء تراجع النشاط الاقتصادي العالمي. وجددت السعودية، أمس، عزمها تعزيز الإنتاج إلى مستويات قياسية لاقتناص حصة أكبر من السوق العالمية. وتحدد سعر التسوية لخام برنت على انخفاض بما يعادل 11.2% إلى 30.05 دولار للبرميل. وهبط خام القياس العالمي في وقت سابق إلى أدنى مستوياته منذ يناير 2016. وهبط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 9.6% ليغلق على 28.70 دولار للبرميل، أقل سعر له منذ فبراير 2016. وقال أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية، إن من المرجح أن تُبقي الشركة إنتاج النفط في مايو عند المستويات المرتفعة المقررة لشهر إبريل، ما يشير إلى استعداد أكبر شركة منتجة للخام في العالم للتعايش مع أسعار النفط المنخفضة لبعض الوقت. وتقرر إلغاء اجتماع فني لـ «أوبك+» كان مقرراً، غداً الأربعاء، في فيينا في ظل عدم تقدم محاولات الوساطة بين السعودية وروسيا عقب انهيار اتفاقهما الخاص بالإمدادات، حسب «رويترز».

أمازون توظف 100 ألف عامل مع تنامي الطلب عبر الإنترنت

قالت أمازون.كوم، أمس الاثنين، إنها ستوظف 100 ألف عامل مخازن وتوصيل طلبات في الولايات المتحدة، للتعامل مع زيادة كبيرة في الطلبات عبر الإنترنت، بسبب قيام المستهلكين بالتسوق بكثافة خوفاً من تفشي فيروس كورونا. وتعتزم سلاسل متاجر البقالة الأمريكية: ألبرتسونز، وكروجر، ورايليز هي الأخرى، توظيف عمالة جديدة لخدمة الأقسام المزدحمة وتلبية طلبات الشراء عبر الإنترنت. وقالت أمازون في مدونة إنها ستنفق أكثر من 350 مليون دولار لزيادة أجور هؤلاء العاملين في الولايات المتحدة وكندا بمقدار دولارين في الساعة، وبواقع جنيهين إسترلينيين في بريطانيا، وحوالي اثنين يورو في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية إبريل. وتدفع الشركة حالياً 15 دولاراً أو أكثر في الساعة للعمال في مراكز تلبية طلبات الشراء بالولايات المتحدة، تتفاوت من منطقة إلى أخرى.

السياسة والسلطة

و«السلطة والسيطرة»، و«السلطة وتخويل الصلاحيات»، و«السلطة والهوية». ويحاول الكتاب تقديم فهم لعلم الاجتماع السياسي الجديد؛ إذ يرى بعض علماء الاجتماع المعاصرين أن التعريفات الخاصة بالسلطة قد تغيرت داخل إطار علم الاجتماع نفسه إلى الحد الذي أصبح معه ممكناً تعريف علم الاجتماع السياسي الجديد بصورة مختلفة تمام الاختلاف، عما طرحته دراسات علم الاجتماع القديمة والتقليدية. وهذا التغير في طرائق التعامل مع السياسة، غالباً ما يُنظر إليه على أنه تغير مواكب لرؤية أفراد المجتمع للسلطة، وخصوصاً في ضوء الدعاوى التي تقول: إن السياسة قد وصلت إلى نهايتها.

ويخصص الكتاب فصوله الأخيرة لتطبيق موضوع السياسة والسلطة في المملكة المتحدة، ويدرس تغير الأيديولوجيات وتحول الأحزاب السياسية فيها؛ فهناك اتفاق عام بين معظم المحللين، على أن السياسة في المملكة المتحدة تغيرت تغيراً كبيراً؛ فتراجع التحالفات الحزبية التقليدية

وظهور أيديولوجيات سياسية منقحة جديدة؛ يعين أن السياسة في بريطانيا في أوائل القرن الحادي والعشرين، مختلفة تماماً عن السياسة في فترة ما بعد الحرب منذ الأربعينيات، كما يبحث الكتاب نوعية النظام السياسي في بريطانيا، ومناقشة أفكار الأحزاب السياسية الرئيسية فيها، ويطرح بعض تفسيرات علم الاجتماع المعاصرة، حول هذه الظروف السياسية المتقلبة، مع التركيز على الأشياء التي تغيرت، ولماذا تغيرت؟

ويبحث الكتاب في نهايته، العولمة والقومية والثورة، حيث يرى عدد كبير من علماء علم الاجتماع، أن من أبرز السمات وراء ظهور المجتمعات الحديثة، انتشار الدول القومية على مستوى العالم بسرعة كبيرة نسبياً. ومع قيام الدول القومية، شهدنا ظهور القومية؛ بوصفها أيديولوجيا، وهي رؤية سياسية ترى أن الانتماء إلى دولة قومية معينة يفرز الهوية. وكانت النظرة إلى الدول القومية، هي أنها دول ذات سيادة على أراضيها الخاصة؛ بوصفها نخبة مستقلة وقادرة على السيطرة وفرض النظام.

تتحكم المؤسسات السياسية في أسلوب حياتنا، ولديها القدرة على اتخاذ القرارات بالنيابة عن كل أفراد المجتمع، ولكن ما القضايا السياسية المهمة بالنسبة إلى دراسة علم الاجتماع؟ ولماذا؟ هل نحتاج حقاً إلى فهم السياسة كي نفهم المجتمع حق الفهم؟ وهل يستطيع أفراد المجتمع التأثير في عملية التحول السياسي؟

هذا الكتاب الذي يأتي في تسعة فصول يمنح قراءه مدخلاً واضحاً إلى الأفكار والموضوعات والمناقشات الرئيسية المتعلقة بعلم الاجتماع السياسي. ويقوم الكتاب بدمج الشرح المبسط والتحليل المتعمق معاً؛ لمناقشة نظريات علماء الاجتماع القدامى والمعاصرين، ويبين كيفية تطورها وإعادة تفسيرها وتقويمها تبعاً للتحويلات الجارية في المجتمع. ويعتبر الكتاب، القضايا السياسية، جوهرية بالنسبة إلى علم الاجتماع؛ فلا جدوى من أي مناقشة حول هذا العلم ونظرياته، من دون وضع القضايا ذات الطبيعة السياسية في الحسبان، وإن لم نستخدم هذا المصطلح دائماً بطريقة مباشرة.

ويحفل الكتاب بمجموعة مختلفة من المهمات والنشاطات وأسئلة التدريب على الاختبارات التي تشجع الطلاب على لعب دور فعال في عملية التعلم. ويعد هذا الكتاب، الذي يتناول مهارات التفكير التحليلي وتطوير المعرفة؛ نقطة انطلاق مثالية للطلاب الدارسين للسلطة والسياسة في المجتمع.

ويرى الكتاب أن كل مظاهر الحياة الاجتماعية، تقوم على السلطة، ولذلك تستمد دراسة علم الاجتماع مجالاتها من موضوعات داخل علم الاجتماع السياسي. ربما كان في هذه العبارة شيء من المبالغة، كما يقول مؤلفو الكتاب، ولكن تلك هي أهمية السلطة والسياسة في حياتنا اليومية، ومن الضروري فهم أهميتهما بالنسبة إلى علم الاجتماع أيضاً. ومن الضروري التمييز بين مفهوم السلطة ومفهوم السياسة.

ويورد الكتاب آراء علماء الاجتماع في تحديد مفهوم السلطة: ماهيتها ومفعولها؛ حيث يذهب بعضهم إلى تحديد خمسة مجالات أو مستويات في المجتمع هي: «السلطة وأسلوب الممارسة» (الأفراد)، و«السلطة والمؤسسة» (المجتمع)،





الوظائف الخدمية: الصرافة
والوجبات السريعة
شركتا «ستاربكس وأوبر»
سجلت أكبر عدد إصابات
حول العالم



الرعاية الشخصية والصحة
المنزلية مع المسنين
70 موظفاً مصاباً في إحدى
دور رعاية المسنين
في واشنطن



قطاع التعليم
من معلمين وطلبة
لهذا، حرصت أغلب دول
العالم على تعليق العمل
بالمدارس

الوظائف الأكثر عرضة لإصابة أصحابها بـ «كورونا»

أكدت صحيفة «نيويورك تايمز» أن
العمال الذين تجبرهم وظائفهم على
الاتصال بالعديد من الأشخاص،
يوميةً، هم الأكثر عرضه للإصابة
بـ «كورونا»..



قطاع الرعاية الصحية:
الأطباء والممرضون
أكثر من 3000 طبيب
وممرض مصابون
بالفيروس في الصين



السائقون
لتعاملهم يومياً
مع عشرات المسافرين



رجال الإسعاف والإطفاء
لنقلهم المرضى
والمصابين إلى
المستشفيات